

دعوى

القرار رقم (VR-2020-351)

ال الصادر في الدعوى رقم (V-2019-8092)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات الضريبية

الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

الربط الضريبي- إلغاء الضريبة المفروضة والغرامات المفروضة- عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الضريبي الصادر عن الهيئة لشهر ابريل 2019م، و تتطلب إلغاء الضريبة المفروضة والغرامات المفروضة والبالغة (273,841.10) ريال- أجابت الهيئة بمذكرة رد تضمنت دفوع شكلية ودفع موضوعية - دلت النصوص النظامية أن من الأمور الأولية التي يتم الفصل فيها قبل الدخول في موضوع الدعوى هو التأكيد من صفة أطراف الدعوى، والذي تحكم به الدائرة من تلقاء نفسها وحيث إن الدفع- بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها- ثبت للدائرة أن مقدم الدعوى لم يقدم ما يثبت صفتة- مؤدي ذلك: عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- الفقرة (1) من المادة (76) من نظام المرافعات الشرعية بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1435/1/22هـ...

الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصـحبـه وـمن وـالـهـ؛ وـبـعـدـ:

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية مشروع مشترك، تقدمت بلائحة دعوى، تضمنت اعترافها على الربط الضريبي الصادر عن الهيئة لشهر ابريل 2019م، و تتطلب إلغاء الضريبة المفروضة والغرامات المفروضة والبالغة (273,841.10) ريال.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجابت بذكرة رد تضمنت دفع شكلية ودفع موضوعية، تمثلت الدفع الشكلية في الآتي: "فُدِّمت صحيفة الدعوى بدون استيفاء شروطها النظامية، فلم تُرفع من شخص ذات صفة قانونية. ولأنه من لوازם قبول الدعوى شكلاً اشتغال صحيفة الدعوى على اسم الوكيل أو الممثل النظامي. وبذلك تكون الدعوى غير محررة شكلاً وفقاً لأحكام المادة (41) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1435/01/22هـ، والتي نصت على "يجب أن تشمل صحيفة الدعوى البيانات الآتية: أ- الاسم الكامل للمدعي، ...، والاسم الكامل لمَنْ يمثله، ورقم هويته، ومهنته أو وظيفته، ومكان إقامته ومكان عمله. بناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب من اللجنة من الناحية الشكلية التتحقق من صفة المدعي وعدم قبول الدعوى في حال انتفاء الصفة، ومن الناحية الموضوعية الحكم برد الدعوى".

وفي يوم الخميس بتاريخ 10/09/2020م، عقدت الدائرة جلستها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المرفوعة من... مشروع مشترك، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر، دون وكالة تخلو له حق تمثيل المدعية تمثيلاً صحيحاً، حضر ...، هوية وطنية رقم (....)، ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...)، وحيث أن الدعوى مقدمة من (....) وحيث لم يقدم للدائرة ما يثبت صفتة لتمثيل المدعية التي لم تتضح طبيعة شكلها القانوني للمدعية. وحيث أن الصفة من المسائل المتعلقة بالنظام العام التي للدائرة التصدي لها من تلقاء نفسها في أي مرحلة من مراحل الدعوى، دون طلب من أي من الأطراف.

وبعد المناقشة قررت الدائرة قفل باب المرافعة ورفع الجلسة للمداولات وإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 15/01/1425هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (1535) وتاريخ 11/06/1425هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 21/04/1441هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث **الشكل**، لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء الربط الضريبي الصادر عن الهيئة لشهر ابريل 2019م، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/02هـ، ولما كان تحقق الصفة في الدعوى شرط لصحتها هو من الأمور الأولية التي يتم الفصل فيها قبل الدخول في موضوع الدعوى وتضطلع به الدائرة من تلقاء نفسها وفقاً للفقرة (1) من المادة (السادسة والسبعين) من نظام المرافعات الشرعية التي تنص على "... أو الدفع -بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، ...، يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها"، وحيث إن من قام بتقديم الدعوى هو ... (....)، وحيث ثبت لدى الدائرة من خلال ملف الدعوى وما تضمنه من مستندات أن الممثل النظامي للشركة المدعية غير من قام برفع الدعوى، وحيث لم يقدم رافع الدعوى وكالة تخلو له حق رفعها باسم الشركة المدعية، ولم يحضر من

يمثل الشركة المدعية تمثيلاً صحيحاً في جلسة نظر الدعوى، وعليه فإن الدعوى تم تقديمها من غير ذي صفة، فتكون الدعوى بذلك لم تستوف أوضاعها الشكلية مما يتquin معه عدم قبول الدعوى لتقديمها من غير ذي صفة.

القرار

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع:

- عدم قبول دعوى المدعية ... مشروع مشترك، لرفعها من غير ذي صفة.
- صدر هذا القرار حضورياً اعتبارياً بحق المدعية وحضورياً بحق المدعي عليها، وحددت الدائرة يوم الأحد الموافق 25/10/2020م موعداً لتسليم نسخة القرار، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، مالم يتم استئنافه من أي من أطراف الدعوى خلال (30) يوماً من اليوم التالي لل التاريخ المحدد لاستلام القرار.

وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.